

أونتراك نشرة على الدرب

العدد 31

سبتمبر/أيلول 2005

نشرة مركز أبحاث وتدريب المنظمات غير الحكومية الدولية (إنتراك)

المحتويات

وجهة نظر

وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر: بعض التأمل

مطبوعات إنتراك

رصد استراتيجية تخفيف حدة الفقر والنفقات في صالح الفقراء في مالوي: دور ضروري لمنظمات المجتمع المدني

أخبار بناء القدرات

الناس في إنتراك

أربع طرق للنظر في وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر، المنظمات غير الحكومية والديمقراطية

مؤتمر إنتراك السادس للتقييم 2006

بلد تحت العدسة

تقييم قدرة وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر في غانا على تقليل الفقر

دورات إنتراك التدريبية

في هذا العدد: تراجع كاستوري سن التحول من برامج التعديل الهيكلي إلى وثائق استراتيجية تخفيف حدة الفقر وتقييم التغيير الذي طرأ في السياسات (إن وجد)؛ وتوضيح جانيس جيفن دور وتنمية تحالفات المجتمع المدني في رصد وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر في مالوي؛ وتناقش أليستير فريزر النظريات المتنافسة فيما يتعلق "بالمشاركة" في سياق وثائق استراتيجية تخفيف حدة الفقر؛ وتركز حنا وورن على قدرة وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر في غانا على التعرض للفقر على المستويات الصغرى، وتسلط الضوء على الحاجة للبحث في أثر وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر.

وجهة نظر

وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر: بعض التأمل

عملت العديد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على محاولة تنفيذ وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر (Poverty Reduction Strategy Papers PRSPs). وبعد مضي خمس سنوات على هذا، تبقى هناك حاجة لبعض التفكير النقدي في وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر، وخاصةً بسبب تبعاتها المتعلقة بتجربة منظمات المجتمع المدني في المشاركة في وضعها.

في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، أدركت المؤسسات الرئيسيتان للإقراض، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عدم جدوى الاستمرار بتنفيذ نموذج معلوم من برامج التعديل الهيكلي (Structural Adjustment Programmes SAPs)، والتي أحدثت دورها فوضى عارمة في البلدان التي طبقت فيها. وتزامن هذا الخراب مع احتجاجات من قبل العديد من اتجاهات المجتمع المدني، وأدى إلى أعمال شغب من قبل الأشخاص الذين رأوا سبل عيشهم تتدمر، والخدمات تتخصص، بينما استفاد القليلون من سياسات تحرير التجارة والاقتصاد.

وربما كان المرء ليتمنى لو أن تجربة عقدين من الخراب قد أقتعت الجهات المانحة الدولية بأن وجهة النظر التي تدعي أن النمو الاقتصادي سوف يشع ويطل الجميع قد باءت مرة أخرى بفشل سحيق، وأنها قد أدت، في معظم الحالات، إلى استمرار 1.2 بليون شخص عام 2001 بالعيش على أقل من دولار في اليوم، وأكثر من 2.8 بليون بالعيش على أقل من دولارين في اليوم (Panos 2002). وخلق هذا عالماً يصيب فيه الجوع والدين والخوف حياة الأغلبية الساحقة.

لقد انقُذت برامج التعديل الهيكلي بصفتها نموذج معلوم رُوِّج له من قبل اقتصاديين في واشنطن، والذي غالباً ما يتجاوز جميع الخطط الوطنية التي كان من الممكن أن يكون لديها توجه يخدم مصلحة الفقراء. ومع هذا، فإنّ الاحتجاجات الجماهيرية حول برامج التعديل الهيكلي قد ساهمت في إعادة تشكيل السياسة التنموية وعرض فكرة وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر عام 1999. والمبدأ وراء وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر ومحتواها هو "الملكية" الوطنية والتخطيط التشاركي.

فعلى البلدان التي تحتاج إلى إلغاء ديونها (وخاصةً البلدان الفقيرة المثقلة بالديون) وتحتاج إلى قروض أن تكتتب وثيقة تخطيطية ضخمة، تظهر من خلالها كيف سوف تتعامل مع مسائل الفقر في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛ والأهم من هذا، يجب أن تُرسم هذه الخطط بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني. وإذا لم تكن عملية التخطيط هذه شاملة، فلن يكون هناك قروض أو حتى إلغاء للديون – فأى خلل يمكن أن يكون في هذه السياسة التي تبدو رحبة الصدر وشاملة وتصب في مصلحة الفقراء؟

في معظم البلدان، شعرت منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والتي كانت قد احتجت على برامج التعديل الهيكلي، براحة كبيرة بسبب ظهور سياسة بديلة تنتم بملكية وطنية. وأصبحت العديد من هذه المجموعات فاعلة في هذه العملية، تدفعها أحسن النوايا (Cornwall 2003). وقام عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية (مثل Christian Aid و Panos و World Vision وغيرها) بمراقبة العملية التشاركية للمجموعة الأولى والمتكونة من 28 بلداً معنياً، واستمرت بالقيام بذلك بازدياد عدد البلدان المشمولة.

وبالرغم من هذا، تحررت وبشكل متزايد العديد من منظمات المجتمع المدني نهاية العام الأول (2001) من وهما. وكان هذا جزئياً بسبب الاختلافات ما بين منظمات المجتمع المدني والحكومات الوطنية حول ماهية المشاركة، أما السبب الأكبر فكان الطريقة السطحية التي تم من خلالها التشاور: فتضمن افتقاراً في المعلومات، ونقص في فهم المسائل من قبل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة التي تمارسها المؤسسات ثنائية الأطراف من أجل تسليم الوثيقة وفق موعد محدد، الأمر الذي ناقض كلا من روح التشاور وطريقة تنفيذه.

ويتمثل السبب الرئيسي الأكبر وراء تحررها من وهما بمجموعة المبادئ التي تحيط بوثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر؛ وهي أنّ جوهر السياسات الاقتصادية الكبرى الذي قاد بدوره برامج التعديل الهيكلي التي سبقت لم يتغير، بل عاد وظهر بشكل ذكي مستخدماً لغة "الملكية الوطنية" وخطاب "في صالح الفقراء". إنّ الجزء الأهم

من وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر هو كونها لا تزال تعتمد على التقشف والاقتراعات المالية مما كان له أثر مباشر على سبل عيش الأغلبية.

وهكذا، فإنّ أساس وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر هو سياسات اقتصادية كبرى واضحة يفوقها السوق، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتسهيلات تقليل الفقر (Poverty Reduction Facility PRF) الخاصة بصندوق النقد الدولي، وهو اسم جديد لسياسة التعديل الهيكلي المحسنة (Enhanced Structural Adjustment Policy ESAP). إذن، في واقع الأمر شيء قليل قد تغيّر فيما عدا المصطلحات. فكان على البلدان تحرير التجارة، والقيام بتعديلات في القطاع الاجتماعي (خفض النفقات فيما يخص وظائف القطاع العام) وتسليم ما تبقى من الممتلكات الوطنية من مؤسسات عامة (مياه، وكهرباء، ومواصلات) للقطاع الخاص، بالإضافة إلى الصحة والتعليم، والتي أصبح استخدامها بشكل متزايد مقابل ثمن يدفعه المستخدم.

وهكذا، عندما خُصّصت المياه في السنغال، كان على الفقراء وأصحاب الدخل المنخفض أن يدفعوا ثلاثة إلى أربعة أضعاف أكثر من المجموعات الغنية؛ وعندما تم بيع قطاع الفول السوداني تم فقدان عدة مئات من الوظائف وُتركت وظائف أخرى في الريف قيد التهديد (2003 Moussa Dembele)؛ وفي تنزانيا كان هناك صراع ما بين وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر والاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر، ويحتر المرء إذا ما كانت حقاً وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر مناسبة وطنياً؟ ولم يُوتَ أبداً بوثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر إلى البرلمان في تنزانيا لمناقشتها أو الموافقة عليها (وهو انتقاد شائع) وكانت العودة إلى العديد من منظمات المجتمع المدني بهذا الأمر في مرحلة متأخرة جداً، مما يقترح أنه كانت هناك حاجة للموافقة على العملية بأكملها دون نقاش أو تفكير (2003 Mbogora). والوضع مشابه في باكستان، فالاستعجال من أجل الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي أدى إلى قبول سريع للشروط الصارمة المرافقة له، وكان هناك أيضاً خطاب ذو حجم جدير بالاعتبار حول درجة مشاركة المجتمع المدني (2003 Rizvi).

والسؤال الذي يجب أن تسأله بتمعن منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تشعر أنها قد اصطُحبت في رحلة أخرى من قبل الجهات المانحة الدولية هو إذا ما كانت عملية التفاعل (مهما كانت قليلة) قد أدقتها طعماً حقيقياً للضغط والتأثير على السياسات، (حتى ولو أنّ هذه السياسات الجديدة نفسها هي القديمة ولكن بلباس مختلف) وبالتالي إذا ما أعطتها معرفة كافية ووزن للاستمرار بتمثيلها لصوت المهمشين. وعلى الجهات المانحة التفكير ملياً بتأثير عملية "فارغة" نسبياً على درجة التحرر من الوهم وخاصة فيما يتعلق بالإعفاء الخاص بالمشاركة إذا ما فكرت بوضع أي خطط شبيهة مستقبلاً. وعلى الجهات المانحة أيضاً أن تدرك أنه مهما تغيّرت اللغة المستخدمة، فلا بد أن يشعر الناس بأن السياسات الاقتصادية النيوليبرالية ولا بد أن يتم تحدي هذا الأثر على طول الطريق إلى أن تُدرك حقيقة أن نموّاً دون إعادة توزيع لا يمكن أن ينجح.

كاتبته كاستوري سن

مديرة أبحاث، إنترناك

البريد الإلكتروني: ksen@intrac.org

المراجع

- Cornwall, B. (2003) 'Where is Civil Society...in the PRSP Process?' paper presented at The INTRAC Official Agencies Workshop, The Hague, November 2003
Mbogora, A. (2003) 'The Tanzanian Poverty Puzzle', Arusha: Panos
Moussa Dembele, D. (2003) 'Poverty Reduction or Poverty Reinforcement', *Pambazuka News* 136
Panos (2002) 'Reducing Poverty: Is the World Bank's Strategy Working?', London: Panos
Rizvi, M. (2003) 'Poverty Clouds Pakistan's Democracy Road Map', Islamabad: Panos

مطبوعات إنترناك

موارد مترجمة متوفرة لدينا!

هل كنت تعلم أنّ نشرة *أونترناك* تصدر بسبع لغات مختلفة؟ فهي تتوفر باللغة الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والبرتغالية والروسية والصينية والعربية. تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني لإنزال النشرة وإصدارات سابقة منها على (www.intrac.org/pages/bulletin.html).

بالإضافة إلى ذلك، يتم ترجمة ملاحظات براكسيس وأوراق براكسيس - يرجى زيارة موقعنا على http://www.intrac.org/pages/praxisseries_publications.html للإطلاع على أحدث الموارد حول بناء القدرات التنظيمية والتي يمكن إنزالها مجاناً باللغة الفرنسية والأسبانية والصينية والروسية.

أحدث المطبوعات

تتمة المجتمع المدني في آسيا الوسطى The Development of Civil Society in Central Asia (سلسلة إدارة المنظمات غير الحكومية وسياساتها 17) بقلم جانيس جيفن ولوسي إيرل مع تشارلز بوكستن، سبتمبر/أيلول 2005، 196 صفحة، 15.95 جنيه إسترليني، ISBN 1-897748-75-2

يدور هذا الكتاب حول إمكانية تطبيق واستخدام المجتمع المدني كمفهوم وعلى الصعيد العملي في كازخستان وقرغيزيا وطاجكستان وتركمنستان وأزبكستان. وهو يبحث فيما إذا كانت منظمات المجتمع المدني قوةً تقدمية دافعة للتغيير أو أنها تمثل شبكة حماية اجتماعية. وينظر الكتاب إلى أشكال متعددة من منظمات المجتمع المدني: المنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على المجتمع ونقابات العمال والأحزاب السياسية والمجموعات الدينية بالإضافة إلى مؤسسات وممارسات تقليدية وأخرى مستمرة منذ العهد السوفييتي. ويحتوي الكتاب على دروس ومنظورات متعلقة بنمو المجتمع المدني عبر الزمن، وينظر إلى الاتجاهات المستقبلية.

ويتوفر أيضا

"فن صناعة المساعدات: انعكاسات حول مستقبل المنظمات غير الحكومية والتنمية ويزوغ مقاومة الإرهاب" (سلسلة الأوراق المتفرقة 45) "Aid Architecture: Reflections on NGDO Futures and the Emergence of Counter-terrorism" (Occasional Papers Series 45)، بقلم ألن فولر، فبراير/ شباط 2005، 40 صفحة، 8.95 جنيه إسترليني، ISBN 1 897748 89 2

يطلب كل من فن صناعة المساعدات الدولية اليوم والأثر الناجم عن الإجراءات ضد الإرهاب المنظمات غير الحكومية الدولية أن تفكر ملياً باستراتيجياتها. وتحدد هذه الورقة أسئلة حتى تسأل المنظمات غير الحكومية الدولية نفسها حول هويتها ونشاطاتها في بيئة هي سريعة التغير.

ومن الممكن إنزال هذه الورقة مجاناً من قاعدة بيانات الموارد على موقعنا الإلكتروني.

ولمزيد من المعلومات حول مطبوعات إنترناك تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني على: www.intrac.org أو إرسال إيميل إلى swindsor-richards@intrac.org لطلب نسخة من قائمة مطبوعاتنا لعام 2005.

رصد استراتيجية تخفيف حدة الفقر والنفقات في صالح الفقراء في مالايو: دور ضروري لمنظمات المجتمع المدني

بعد تحول مالايو إلى الديمقراطية عام 1994، كان هناك برنامجان يتعلقان بتخفيف حدة الفقر قبل انطلاق عملية تحضير وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر عام 2001. وقد أثارت هاتان المبادرتان، (برنامج تقليل الفقر ورؤية مالايو 2020) المسائل الخاصة بالفقر وحددتا المجموعات الفقيرة ووضعنا سياسات لصالح الفقراء، ولكنهما لم تطورا أي خطط عمل أو صلة مع موازنات فعلية.

وعلى العكس من هذا، فإنّ عملية تحضير وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر قد تضمنت وضع استراتيجيات وموازنات للمشاريع ذات الأولوية، وحددت النتائج للتمكن من رصدها. وتضمنت العملية تشاوراً جوهرياً من خلال ورشات عمل على مستوى المقاطعات واجتماعات لمجموعات عمل موضوعاتية (أنظر James 2005) من أجل وضع الاستراتيجية القطاعية الأساسية. ويُذكر في (Jenkins and Tsoka 2003) أنّ الصيت العالي الذي تمتعت به عملية التخطيط لوثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر في مالايو قد أعطى "دفعاً" كانت برامج الاستثمار القطاعية الجارية التي وُضعت لقطاعات الصحة والتعليم والزراعة بحاجة إليها.

ومع هذا، يبدو أن الأساس المنطقي لوثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر أكثر من كونه تخطيطاً لنفقات في صالح الفقراء؛ بل إن هذه النفقات يجب أن تُموَّل إما بواسطة الأموال التي حُرِّرت من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (Highly Indebted Poor Countries)، أو على المدى الطويل بواسطة الأموال التي يدرها النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من هذا، فإن المسودة الأولى لوثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر لمالاوي لم تحتو على أي قسم حول إطار العمل الماكرو اقتصادي؛ فلم تجتمع مجموعة العمل المسئولة عن هذا الموضوع إلا مرة واحدة خلال طول فترة العملية. وتمت كتابة هذا القسم في آخر الأمر بناء على كم لا يستهان به من معلومات مصدرها مستشارو مؤسسة بريتون وودز 1 Bretton Woods Institution، القائمة على افتراضات بأن معدلات النمو الاقتصادي سوف تبلغ 7% سنوياً نتيجةً لزيادة عائدات التصدير.

ومنذ تبني استراتيجية تخفيف حدة الفقر في عام 2002، تباطأ النمو الاقتصادي كثيراً؛ فعلى سبيل المثال، بلغ معدل النمو الاقتصادي للخمس سنوات الماضية 1.2% سنوياً، وهو أقل بكثير من معدل النمو الاقتصادي للبلدان ذات الدخل المنخفض في إفريقيا. وتستمر مالاوي بكونها إحدى أفقر البلدان في القارة.

ومن الممكن رؤية منهج استراتيجية تخفيف حدة الفقر على أنه تحول بسيط وجزئي من ليبرالية السوق في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى إدراكٍ لأهمية تدخل الدولة في مجالات محددة. وبالرغم من هذا، فإنّ على الدولة أن تأخذ تفويضها على محمل الجد، مهما كانت مقيدة من قبل عوامل خارجية. وإحدى المشاكل التي تواجهها مجموعات المجتمع المدني التي تريد أن ترصد النفقات التي في صالح الفقراء، هي عدم وجود صلة ما بين الموازنة في وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر وموازنة الدولة السنوية؛ هذا على الرغم من الجهود المبذولة لإدخال أنظمة جديدة للموازنات في مالاوي.

نمو تحالفات المجتمع المدني

لقد تشكلت عدة تحالفات من المنظمات غير الحكومية من أجل أن تشارك في عملية التشاور الخاصة بوثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر، وأن ترصد النفقات الحكومية الفعلية والنتائج.

تحالف المجتمع المدني من أجل تعليم أساسي نوعي *The Civil Society Coalition for Quality Basic Education* هو تحالف يتكون من 23 منظمة غير حكومية تعمل في قطاع التعليم، تشكل مبدئياً من أجل أن يعمل على خطة الاستثمار القطاعي. ومنذ عام 2002 نفذ التحالف نشاطين لتجربة رصد الموازنة كجزء من عملية رصد استراتيجية تخفيف حدة الفقر. ومع هذا، بسبب افتقاره إلى موازنة مبنية على النشاطات كان من المستحيل تتبع النفقات. و عوضاً عن هذا، لجأ التحالف إلى تخصص الموازنة السنوية المخصصة للتعليم، وتتبع التغييرات في مؤشرات محددة للنتائج (مثل نسبة الالتحاق بالمدارس والانسحاب منها، ونسبة المعلمين إلى الطلاب، وعدد المعلمين المدربين، الخ). وتم تنفيذ هذا العمل بشكل شامل واكتسبت الشبكة الكثير من الاحترام. وبالمثل، فقد قامت شبكة مالاوي للمساواة في الصحة *The Malawi Health Equity Network*، والتي تشكلت عام 2000، بمراقبة توفر الأدوية في مستشفيات المقاطعات، وعدد عاملي الصحة المدربين، وتوفير التمويل اللازم لدفع رواتب عاملي الصحة. ورصدت شبكة المجتمع المدني الزراعية *The Civil Society Agriculture Network*، التي تشكلت عام 2001، موازنة الزراعة التي صنّفت حسب "نفقات الفقر ذات الأولوية": التوسيع الزراعي، والري على نطاق صغير، وتأثير المواد المضافة.

وشبكة مالاوي للعدالة الاقتصادية *The Malawi Economic Justice Network*، والتي تشكلت في نوفمبر/تشرين الثاني 2000، هي تحالف مكون من 27 منظمة غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني، هدفها أن تتأكد من أن السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية للحكومة تصب في مصلحة الفقراء. وتدعم هذه الشبكة شبكاتٍ أخرى في عملها الخاص بالموازنات من خلال التدريب وتقديم المشورة، بالإضافة إلى عملها المباشر في مراقبة الموازنات. وعلق تحليل الشبكة لموازنة 2005/2004 على بعض النفقات المقترحة، وأشار إلى التناقضات، ورحب بمبادرات محددة. واستنتج التحليل أنه بناء على تجربة سابقة فإنّ الموازنة المقترحة سوف تظهر تشابهاً ضئيلاً مع النفقات الفعلية. ويذكر التحليل أنّ الممارسات الحالية لإدارة السيولة تسمح بوجود "موازنة أخرى مخيأة" والتي ليست خاضعة للمساءلة والمسؤولية أمام البرلمان. وبالتالي، لا تعتبر الموازنات السنوية مقيدة. وقد يكون هذا بسبب صعوبة العمل ضمن شروط من الخارج، ولكن من أجل حماية النفقات التي تصب في مصلحة الفقراء، لا بد من وجود التزام أكبر لوضع موازنات ذات معنى ومن الممكن تطبيقها؟

ويجب اعتبار حقيقة أنّ منظمات المجتمع المدني أصبحت تعمل في مراقبة الموازنات شيئاً جيداً، ما دام هذا العمل يُنفذ بصورة جيدة ويتمتع بمصداقية. والخطر يكمن في أن تجد منظمات المجتمع المدني نفسها، كالحكومات التي

تجده من السهل أن تشارك في "السياسة الإيمانية"، مثقلة بالأعمال بسبب جهات مانحة تقصد الخير، وبالتالي أن تبدأ بإنتاج عملٍ سطحي. وسوف يكون هذا مؤسفاً وذلك لأن الضغوطات التي تمارسها منظمات المجتمع المدني هي فقط التي تستطيع على المدى الطويل إجبار الحكومة والمنفذين على التمتع بمقدار أكبر من المساءلة والمسؤولية.

كتبته جانيس جيفن

خبيرة أولى في بناء القدرات

إنترناك

البريد الإلكتروني: jgiffen@intrac.org

المراجع

James, R. (2005) 'Emerging Civil Society Advocacy in Malawi: Reflections on Experience', Oxford: INTRAC

Jenkins, R. and Tsoka, M. (2003) 'Malawi', in Booth, D. (ed.) *Fighting Poverty in Africa: Are PRSPs Making a Difference?*, London: Overseas Development Institute

1. ملاحظة المترجم: مؤسسة ال Bretton Woods تضم كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

أخبار بناء القدرات

أهلاً بكم إلى العدد 19 من أخبار بناء القدرات. في هذا العدد يوضح جيري آدمز، بمساهمة من سيمون فوريستر، عمل إنترناك مع منظمات المجتمع المدني في قرغيزيا على بناء قدراتها لرصد وتقييم المشاركة في العملية الخاصة بوثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر.

تمكين منظمات/مجموعات المجتمع المدني من رصد مشاركتهم في عملية تحضير وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر

تطوير الحكومات لوثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر ذات معنى بالنسبة للمجتمع المدني هو عنصر أساسي من عناصر وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر. وهذا ضروري في التعامل مع مسائل كالملاءمة والفعالية والاستدامة. ولأخذ هذه بعين الاعتبار تتضمن العملية الخاصة بتحضير وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر مساهمة مجموعات المجتمع المدني فيها من خلال المشاورات والاجتماعات والمناقشات. وفي آسيا الوسطى كان يُنظر إلى المشاركة في المقام الأول على أنها عملية "إبلاغ"، دون أي تشديد على الدور الذي تستطيع، بل ويجب، أن تقوم به مجموعات المجتمع المدني في العملية أو حتى فهم هذا الدور. وينظر هذا المقال إلى مشروع نُفذ عام 2004 والذي استخدم عملية تضمنت ورشات عمل وتقديم النصح والعمل الميداني مع مجموعات المجتمع المدني في قرغيزيا. وكان الهدف هو تمكين المجموعات من تحليل عملية مشاركتها في تحضير وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر وتطوير المهارات للمشاركة بشكل أكثر فعالية في عملية تحضير وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر القادمة والتي من المفروض أن تبدأ في 2006/2005.

خلفية الموضوع

تعمل الحكومات على تحضير وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر في البلدان ذات الدخل المنخفض، من خلال عمليات تشاركية تتضمن مساهمين محليين وشركاء تمويليين خارجيين، بما فيهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتشرح وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر السياسات الماكرواقتصادية والسياسات الاجتماعية والهيكلية والبرامج التي سوف يتابعها البلد على مدار عدة سنوات لترويج نمو ذي قاعدة واسعة ولتقليل الفقر، بالإضافة إلى توضيح الاحتياجات الخاصة بالتمويل الخارجي ومصادره.

وتكمن خمسة مبادئ رئيسية وراء منهج وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر، وتتضمن هذه أن تكون الوثيقة:

- موجهة من قبل البلد المنفذ، بحيث تروج للملكية الوطنية للاستراتيجيات من خلال مشاركة ذات قاعدة واسعة من قبل المجتمع المدني؛
- متوجهة نحو النتائج ومركزة على الحصائل التي سوف تفيد الفقراء؛
- شاملة في إدراكها للطبيعة المتعددة الأبعاد للفقراء؛
- متوجهة نحو الشراكات، بحيث تتضمن المشاركة المنسقة للشركاء التنمويين (الحكومة، والمساهمين المحليين، والجهات المانحة الخارجية)؛
- وقائمة على منظور طويل الأمد لتخفيف حدة الفقر 2.

وتوضح دراسة للبنك الدولي حول المشاركة في وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر عددا من الانتقادات، وتتضمن: اقتصار مشاركة المعلومات والتشاور على العواصم؛ سيطرة وزارتي المالية والتخطيط؛ الانتقال إلى تضمين المنظمات غير الحكومية غير التقليدية (مجموعات المجتمع المحلي ومنظمات المرأة)؛ بيانات ذات نوعية سيئة؛ و الانتقال إلى تحليل جنس (خاص بالأنوع الاجتماعي). وتم تأكيد هذا من خلال مناقشة أثناء اجتماع عُقد في قرغيزيا في سبتمبر / أيلول 2004، والذي أثار النقاط الرئيسية التالية:

- حوالي 25% فقط من المؤشرات (لتسجيل التقدم نحو تحقيق الأهداف) يتم استخدامها
- عدم توفر موارد لبناء نظام رصد وتقييم فعال
- عدم وجود فهم أو فرصة لجمع وتحليل البيانات الإحصائية
- الانتقال إلى المعلومات النوعية لفهم أي تغييرات تطرأ
- عدم وجود آليات لترويج التعلم
- ضعف قدرات المؤسسات الرئيسية (سواء الدولة أو المنظمات غير الحكومية) وعدم وضوح العلاقة العملية ما بين الحكومة المركزية والمحلية والوزارات المختلفة
- قيمة قليلة ترتبط بمساهمات منظمات المجتمع المدني.

رصد وتقييم المشاركة في تحضير وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر في قرغيزيا

جزء رئيسي من برنامج آسيا الوسطى التابع لإنترناك كان إنشاء نظام لعملية رصد وتقييم تشاركية، والذي تضمن بدوره ورشات عمل تدريبية من أجل تطوير مهارات جديدة. وأوصى مندوبو قرغيزيا أثناء ورشة عمل إقليمية بتجربة منهجيات تشاركية في مراقبة نشاطات شملها إطار عمل وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر الخاص بقرغيزيا للفترة 2003-2005. ونتيجة لهذا تم تطوير مشروع (ضمن برنامج آسيا الوسطى التابع لإنترناك) بهدف:

- تقييم فعالية تنفيذ المشاريع والنشاطات التي تتضمنها استراتيجية تخفيف حدة الفقر القرغيزية في مواقع جغرافية معينة، وذلك بالاستناد إلى أهداف وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر 2003-2005 والخطط التنموية المحلية؛
- توفير التغذية الرجعية والتوصيات للمساهمين فيما يتعلق بتعديل البرامج السارية والإضافة عليها؛
- تزويد المنظمات المشاركة بخبرة تعليمية في تنفيذ نظام رصد وتقييم تشاركي؛
- وإظهار فوائد النهج التشاركي لعملية مراقبة تنفيذ استراتيجية تخفيف حدة الفقر وبرامج إطار عمل التنمية الشامل the Comprehensive Development Framework على مستوى الأوبلاست *oblast* (المقاطعات) وعلى المستوى الوطني.

وكان البرنامج الذي جرى من يونيو/ حزيران وحتى أكتوبر/ تشرين الأول 2004 متمركزاً في منطقة بعيدة عن محور صناعة القرار المركزي وضمّ ثلاثة مراكز أصغر. وتتضمن العمل مع منظمات تم اختيارها على أسس تنافسية تدريبات رسمية، ودعم نصحي وتعليمي، واجتماعات لمجموعات عمل وورشات عمل صغيرة.

وقد حققت ورشة العمل الافتتاحية عدة أهداف، منها:

- تطوير فهم موحد لأهمية النهج التشاركي بالنسبة لعملية الرصد والتقييم؛
- تمكين المشاركين من تحديد المسائل الرئيسية الخاصة بمشاركة المجتمع المدني في عملية تحضير وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر في قرغيزيا والطريقة التي قد يتبعونها في رصد وتقييم الاستجابة لهذه المسائل؛

- والسماح للمشاركين بمراجعة الوثائق المتوفرة والخاصة بوثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر القرغيزية والبدء بتحديد الثغرات.

وقد سلطت نتائج هذه الورشة الضوء على بعض المسائل المهمة الخاصة بفهم وإدراك وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر، وتتضمن هذه:

- فهم معقول لمبادئ عملية تحضير وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر واستعداد للانخراط بالعمل، ولو أنه هناك تعاون قليل ما بين الجهات الفاعلة، في النشاطات المتشابهة والمتزامنة؛
- اعتبار الآليات التي وظفت لتشجيع المشاركة عام 2001 غير مجدية وذلك لأن النشاطات التي بادرت بها المجتمعات المحلية قد تم تصميمها من قبل السلطات المحلية أو بادرت بها الحكومة المحلية ولكن لم تعمل على إتمامها؛
- الافتقار إلى المعلومات حول عملية تحضير وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر؛ وتعاون قليل ما بين الحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية؛ ومستويات ضعيفة من التعبئة الاجتماعية؛ والافتقار إلى الشفافية في صنع القرار؛ ووعي ضعيف بالحقوق ونتيجة لذلك عدم وجود قدرات لتنفيذها؛ والافتقار إلى الالتزام من قبل المسؤولين المحليين لجعل تقديم المساعدات للمجموعات الأفقر في المجتمع من الأولويات؛ وعدم وجود نظام متابعة واضح وقادر على تعريف الطرق التي يمكن للمجتمع المدني أن يساهم من خلالها؛
- لم يكن لدى مقاطعة إسيكول Issykul Oblast خطة تنمية محلية تظهر كيف كانت ستنتقد وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر أو أية آليات رسمية لرصد أو تقييم أي تدخلات تنمية على مستوى المقاطعات³.

وضع المشاركون إطار عمل منطقي لتطوير وتنفيذ نظام رصد وتقييم تشاركي لقياس المشاركة في عملية تحضير استراتيجية تخفيف حدة الفقر. وبعد شهرين اجتمعوا لمراجعة وإتمام محتوى "نموذج" الإطار المنطقي حول المشاركة في العملية، ووضع خطط عملية خاصة بجمع البيانات، وتطوير المهارات والمعرفة الخاصة باختبار واستخدام الأدوات المختلفة لتقييم المساهمة في عملية وضع الوثيقة. وبعد هذا العمل التحضيري عادت المجموعات إلى مناطقها وبدأت عملية جمع وتحليل البيانات.

وباستخدام نهج "التأمل في التجربة السابقة"، راجعت ورشة عمل أخيرة العملية واستخدمت المعلومات التي تم جمعها لتقييم فعالية تنفيذ مشاريع أو نشاطات استراتيجية تخفيف حدة الفقر القرغيزية في مناطق جغرافية محددة، نسبة إلى أهداف وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر 2003-2005. وأعطت أيضا المشاركين فرصة للتفكير بعملية استخدام نهج تشاركي في الرصد والتقييم. وقام المشاركون قبل الورشة بطلب الرأي على الأخص حول مواضيع تتعلق بما يلي:

- اختيار العينة النوعية – كيفية اختيار العينة، أساليب مختلفة
- تطوير المهارات في اختيار واستخدام مختلف أدوات جمع البيانات – وعلى الأخص مناقشات المجموعات البؤرية وتدوين الملاحظات
- أدوات وأساليب تحليل البيانات
- التطرق لمسائل الشرعية والثقة والمصادقية.

وأظهرت نتائج ورشة العمل الأخيرة كون المشروع ذي فائدة كبيرة وذلك لأنه وضع أسس عمل تطوير مساهمة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في عملية وضع وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر في المستقبل. والمهارات التي اكتسبتها المنظمات المشاركة سوف تمكنها من أن تشارك بشكل فعال وأن تزود العملية بمساهمة تحليلية أكثر مما حدث قبل أربع سنوات عندما كانت مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية تحضير وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر متأقية للغاية. ويشكل المشاركون الآن مصدرا هاما لتحسين معرفة وإدراك كيفية تحقيق المشاركة في وضع وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر وكذلك تقييمها من قبل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

وبينما تؤخر الأحداث في قرغيزيا من عملية التحضير لوثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر اللاحقة، فإن هناك إمكانية لجعلها أكثر ملاءمة لاحتياجات الناس، وبناء طريق ذي اتجاهين للمشاركة ما بين الدولة والمجتمع المدني، ووضع نظام فعال. ومن المشجع أن نذكر أنه منذ التدريب الأخير قد تم إنشاء مركز إطار عمل التنمية

الشاملة تحت اللجنة الوطنية للإحصاءات، والذي يضم إنترناك واثنين من المنظمات غير الحكومية المحلية كأعضاء مؤسسين. ومن المأمول به أن يشكل هذا المركز على الصعيد المؤسسي "موطنا" للتعلم حول مراقبة استراتيجية تخفيف حدة الفقر والعمليات التي ترتبط بها. ومع توفر هذه العناصر في مكانها فإن الطريق سوف تعبد للأعمال المناسبة و النشاطات المستدامة في المستقبل.

كتبه جيري آدمز بمساهمة من سيمون فورستر

خبير أول في بناء القدرات، إنترناك

البريد الإلكتروني: jadams@intrac.org

الملاحظات والمراجع

1. سوف يتم تعديل موعد تحضير وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر الثانية بسبب التغييرات السياسية التي طرأت في قرغيزيا أوائل عام 2005
2. المصدر: صفحة حقائق صندوق النقد الدولي حول وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر (2005) IMF Factsheet on PRSPs www.imf.org/external/np/exr/facts/prsp.htm
3. تمتلك وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر على المستوى الوطني مؤشرات رسمية لأغراض الرصد والتقييم ولكنها تقتصر إلى نظام واضح أو استراتيجية رصد وتقييم من أجل تنفيذ أي نشاطات متابعة.
4. من الناحية القانونية يعتبر المركز جمعية تابعة للقطاع العام، وتوفر اللجنة الوطنية للإحصاءات لهذا المركز المكان وتغطي تكاليف أمانة السر للمركز.

Wagle, S. et al (2002) 'Participation in Poverty Reduction Strategy Papers: A Retrospective Study', The Participation and Civil Engagement Group, Social Development Department, The World Bank, Washington.

الناس في إنترناك

سرنا في يوليو/ تموز أن نرحب بعودة ليزي باورمان، والتي عملت معنا مؤقتا في الماضي، حيث تسلمت كمساعدة مالية من ستيسي هينيسي التي انتقلت إلى شمال أوكسفوردشاير - حضا سعيدا لستيسي في منزلها الجديد. ونحن حزيبون لخسارة مساعدتنا الإدارية غابرييلا غوزمان ونتمنى لها حضا طيبا في دراستها، حيث التحقت غابرييلا بجامعة أوكسفورد للحصول على شهادة الماجستير في مجال الهجرة القسرية.

وتم تمويل إحدى باحثاتنا، لوسي إيرل، من قبل مجلس الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية Economic and Social Research Council (ESRC) لتعمل على تحصيل شهادة الدكتوراة حول الحركات الاجتماعية الحضرية في سان باولو في البرازيل. وسوف تتابع لوسي دراستها مع جامعة (LSE) London School of Economics ولكن برنامج دراستها هو شراكة ما بين إنترناك وجامعة LSE، وسوف تبقى لوسي على اتصال بنا وتزودنا بالنتائج بشكل منتظم.

ونشعر بالامتنان لتوني لويد الذي يعمل معنا منذ عدة أشهر كمتطوع ويساهم بخبرته للمساعدة في مشروع يقوم به فريق المالية. ويكرس أليكسيس كياري بعضا من وقته لنا كمتطوع في المكتبة، ونحن نقدر مساهمته هذه للمنظمة.

فريق الإدارة العليا

- | | | |
|---------------|---|----------------------------------|
| براين برات | - | مدير تنفيذي |
| بريندا ليبسون | - | نائبة المدير التنفيذي |
| أن غاربوت | - | مديرة الاستشارات وإدارة المشاريع |
| بيتر هوليت | - | مدير المالية والموارد |
| كاستوري سن | - | مديرة أبحاث |

كتبته شيلا ويندسور-ريتشاردز

مديرة الموارد، إنترناك

البريد الإلكتروني: swindsor-richards@intrac.org

أربع طرق للنظر في وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر، المنظمات غير الحكومية والديمقراطية

في عام 1999 أعلن البنك الدولي أن برامج التعديل الهيكلي التي تم انتقادها بكثرة سوف تستبدل بوثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر. ويعتقد البنك الدولي أن وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر سوف تخلق هناك "ملكية" وذلك لأنه بدلا من فرض السياسات فإن البلدان نفسها سوف تكتب خططها التنموية الوطنية لثلاث سنوات قادمة. وبعدها يصدر البنك الدولي حكمه فيما إذا كانت وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر هذه تشكل أساسا مقبولا لشطب الديون أو إعطاء قروض جديدة. ويأمل البنك الدولي بأن تصبح الحكومات أكثر سعادة لتنفيذ خطط كتبها بنفسها. وللرد على الاتهامات القائلة بأن فرض الشروط يمثل عملية غير ديمقراطية، يصر البنك الدولي الآن على "مشاركة" مساهمين آخرين، مثل المنظمات غير الحكومية، والكنائس، والنقابات، والأعمال الخاصة بوضع الخطط، بدلا من قيام الحكومة وحدها بذلك.

وبعد محاولات الضغط الجاهدة من أجل المشاركة، رحبت مجموعات الضغط التنموية والمنظمات غير الحكومية في الشمال والجهات المانحة الثنائية الأطراف ميدنيا بوثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر كوسيلة لعكس ميزان القوى ما بين الجهات المانحة والحكومات وما بين المواطنين والدولة.

وبحلول فبراير/ شباط 2005 أصبحت وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر تنفذ في 45 بلدا. ويوجد الآن أدب سريع الانتشار يقيم نوعية العمليات التشاركية التي تحيط بوثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر. ويحتوي هذا الأدب على أربعة تصنيفات عريضة للتغييرات التي طرأت بسبب وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر تتنافس فيما بينها.

أولا، يتهم ناقدو النيوليبرالية المشاركة بأنها خدعة وأنه يمكن فهم وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر على أنها عملية علاقات عامة كان لها أثر قليل جدا على علاقة "الاتكالية" التي يستمر من خلالها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإملاء السياسات.

ووجهة نظر ثانية تعكسها بعض الجهات المانحة والباحثين تعتقد بأن نقل مسؤولية وضع السياسات هي عملية حقيقية. وتقرح وجهة النظر هذه أن التغيير المحدود في نتائج السياسات لا يعكس استمرار سيطرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بل يبين أن الحكومات المتلقية للمساعدات قد أدركت أن الواقع الاقتصادي الدولي لا يوفر إلا خيارات محدودة ويوجب بالتالي اعتناق منهج إصلاحات السوق.

وموقف ثالث تتشاطر فيه أغلبية ساحقة من مجتمع المنظمات غير الحكومية هو أنه على الرغم من استمرار البنك الدولي وصندوق البنك الدولي بفرض الشروط، فإن كون المشاركة متطلبا يعني تقديم عنصر تقدمي من الممكن أن يؤدي مع مرور الوقت إلى إنهاء منطوق المشروطة. وبالتالي فإن المشاركة، كما يدعي هذا الموقف، تكمن في داخلها فرصا لم يتم تحقيقها بعد. والمناقشات حول حجم التقدم الذي تم إحرازه تستمد جوهرها من دراسات حالة تسأل إذا ما كانت تقنيات التخطيط التشاركي تنفذ وفقا "لمبادئ الحقيقة".

ومع هذا، فهناك طريقة أخرى للنظر إلى وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر والتي تشير إلى أن القصور في تحقيق الملكية لا ينتج عن الطريقة التي تنفذ من خلالها المشاركة، بل عن المبادئ التي تكمن وراء المشاركة نفسها. ويعبر ديفيد براون عن قلقه حول كون المشاركة في وضع وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر تؤدي إلى خلق "شكل هامد ومشبوه للتمثيل. فمن ناحية، هؤلاء الذين يستمر استئناؤهم بسبب ترتيبات متفرقة ليس لديهم أي حق قانوني للمطالبة بتمثيلهم. ومن ناحية أخرى، هؤلاء الذين يتم تضمينهم سوف يخضعون لضغوطات لقبول أي شيء يعرض عليهم، على أساس أنهم كمتضررين، كان من الممكن أن يتلقوا ما هو أقل بكثير." (Brown 2004: 244).

والأمر لا يعني أن التلاعب في عمليات المشاركة يساعد فقط في إضفاء الشرعية على سياسات الحكومة والبنك الدولي. بل تبقى هناك مساحة مفتوحة للتلاعب بعمليات المشاركة من قبل الفاعلين الدوليين الأقوياء نسبيا، بما فيهم المنظمات غير الحكومية، بحيث تعزز عملية المشاركة من تأثيرهم بينما يعملون على بناء "تحالفات إصلاحية" محلية وعالمية جديدة. ومن هذا المنظور، يمكن فهم وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر على أنها صُممت من قبل ومن أجل مجموعات يمكنها أن تعبر عن مشاريعها بلغة مصفوفات التخطيط المنطقي وخطاب

الفقر. ولكن هنا تكمن المشكلة. فهناك عدد قليل من هذه المجموعات، والقليل منها من الممكن أن يظهر نتيجة للعمليات الاجتماعية المحلية في البلدان النامية. وبالتالي، فإن وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر ستقتل لا محالة في العمل مع الهويات والأولويات التي توجه "المجتمع المدني" المتواجد على أرض الواقع.

وعوضاً عن هذا، تبدو المنظمات غير الحكومية يائسة حتى تجد منظمات تعمل "في صالح الفقراء" وتبني قدراتها على الرغم من حقيقة أن معظم يدرك صعوبة إيجاد مجموعات قادرة على أن تطالب ببعض التمثيل الشرعي في المجتمعات الفقيرة، وفي نفس الوقت على استعداد لأن تبني حججها على شكل تفوقراطي مطلوب من أجل "المشاركة" الفعالة في وضع استراتيجية تخفيف حدة الفقر. وبالتالي فإن الجهات المانحة ثنائية الأطراف والمنظمات غير الحكومية تعمل على تشجيع "المجتمع المدني المحلي" على ملء الفراغ السياسي الذي توفره عملية وضع وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر من خلال إبداء النصح، وتوفير التدريب والتمويل من أجل ضمان ظهور عدد أكبر من مجموعات تمثل المجتمع المدني، ومستعدة وقادرة على الانخراط في العملية.

ويمكن القول أن وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر هي مشروع مشترك ما بين المؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة ثنائية الأطراف، والمنظمات غير الحكومية في الشمال، كلهم تعاونوا لتصميم العملية، وكلهم يتوقعون أن تخدم هذه العملية مصالحهم، وكلهم يدركون أن العملية لا يمكن أن "تؤدي عملها" من دون المشاركة الفعالة من قبل الجميع. ورحبت المنظمات غير الحكومية في الشمال بوثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر لأنها تؤمن بأنها تعطي مساحة سياسية في البلدان النامية سوف تتيح لخطابها وأولوياتها المجال للتميز. والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مرتاحان نسبياً لإعطاء هذه المساحة السياسية وذلك لأنهما يدركان أن الأصوات "المعتدلة" هي التي يتم دعمها للتأكد من أنها تسيطر على العملية. وبالتالي فإن وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر يتم استخدامها لإضفاء شرعية على الإشراف المتطفل المنتمى للمجتمعات السياسية في البلدان النامية. وفي نفس الوقت، يتم تفويض الهويات والمؤسسات السياسية المحلية القائمة وممثليها، وإضعاف الديمقراطية.

كتبته أليستير فريزر

البريد الإلكتروني: alastair.fraser@st-antony's.oxford.ac.uk

يُنسب هذا المقال على مقال قادم في (the Review of African Political Economy (September 2005)

المراجع

Brown, David (2004) 'Participation in Poverty Reduction Strategies: Democracy strengthened or Democracy Undermined?' in Hickey, S. and Mohan, G. (eds.), *Participation: From Tyranny to Transformation?*, London: Zed Books

مؤتمر إنترناك السادس للتقييم 2006

أبريل/نيسان 2006 – أوروبا

تستمر سلسلة مؤتمرات إنترناك الناجحة حول الرصد والتقييم مع المؤتمر الدولي السادس للتقييم المزمع عقده في أبريل/نيسان 2006.

وتقوم أجندة المؤتمر على مواضيع رئيسية انبثقت عن سلسلة من ورشات العمل الإقليمية والتي يتم عقدها خلال عام 2005 في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. والتالية هي ورشات عمل الرصد والتقييم الإقليمية:

1. ورشة العمل الإفريقية: غانا، أبريل/نيسان 2005

ويوفر تقرير ورشة العمل هذه على موقع إنترناك الإلكتروني: <http://www.intrac.org/pages/conferences.html>

2. ورشة عمل أمريكا اللاتينية: بيرو، 8-10 أغسطس/آب 2005

وسوف تركز ورشة عمل بيرو على مناظرات الرصد والتقييم من منظور أمريكا اللاتينية

3. ورشة العمل الأوروبية: السويد، 10-12 أكتوبر / تشرين الأول 2005

وسوف تركز ورشة العمل السويدية على مناظرات الرصد والتقييم من وجهة نظر أوروبية

4. ورشة العمل الآسيوية: الهند، 9-11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2005 وسوف تركز ورشة عمل الهند على مناظرات الرصد والتقييم من منظور آسيوي

تهدف مؤتمرات إنترناك إلى توليد حوار ما بين العاملين والأكاديميين وصانعي السياسات، وسوف يعطي البرنامج مساحة لجلسات نقاش مفتوحة بالإضافة إلى ورشات عمل تتضمن عروضاً ومناقشات. وإلى ما هو أبعد من مشاريع وبرامج الرصد والتقييم، سوف يعمل المؤتمر على اختبار رصد وتقييم مسائل مثل:

- المناصرة
- شبكات العلاقات
- العمليات المتعلقة بوثيقة استراتيجية
- تخفيف حدة الفقر
- منع النزاع
- بناء القدرات
- تنمية المجتمع المدني
- إدماج النوع الاجتماعي

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بزوي ويلكينسون، مسؤولة تنظيم المؤتمرات، zwilkinson@intrac.org، أو يمكنك الإطلاع على موقع إنترناك الإلكتروني www.intrac.org

بلد تحت العدسة

تقييم قدرة وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر في غانا على تقليل الفقر

بعد ما يقارب العشرين عاما من طرح برامج التعديل الهيكلي، طورت غانا وهي الآن تنفذ وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر (2003-2005). وعلى الرغم من ادعاء المؤسسات المالية الدولية أن وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر تختلف بشكل كبير عن برامج التعديل الهيكلي نظرا لأنها تشتمل وعلى ما يبدو تركز على التقليل من الفقر، إلا أن تفريقها عن السياسات السابقة مشكوك فيه، وأثرها المحتمل على الفقراء والأشد ضعفا قد لا يكون أقل ضررا. ويوضح هذا المقال أثر برامج التعديل الهيكلي في غانا، ويقيم مدى قدرة استراتيجية تخفيف حدة الفقر على تقليل الفقر، ويشير المقال إلى الحاجة إلى التحليل التفصيلي لأثر استراتيجية تخفيف حدة الفقر على الفقراء.

باشرت غانا في الثمانينيات من القرن الماضي بتنفيذ سلسلة من برامج التعديل الهيكلي والتي هدفت إلى عكس مسار الانحدار الاقتصادي والوصول إلى استقرار اقتصادي من خلال عدد من التدخلات في السياسات الاقتصادية الكبرى. وأعلنت المؤسسات المالية الدولية نجاح برامج التعديل الهيكلي في غانا، وفي الحقيقة أحرزت غانا منذ عام 1983 فوائد اقتصادية بما فيها نموا في الدخل القومي (معدله 5%)، ونموا في الدخل السنوي للشخص (مقداره 2.4%)، وفي الإنتاج الزراعي (مقداره 5%) (Manuh 1994). ومع هذا، فشل هذا النجاح من "الانتشار" إلى الناس الأفقر في غانا، وأدت برامج التعديل الهيكلي إلى نتائج مدمرة بالنسبة للتنمية الاجتماعية، وأدت إلى تدهور أوضاع الأفقر والأشد ضعفا. وشهدت غانا تخفيضا في نفقات القطاع العام، وانخفاض قيمة العملة، وأدى الانخفاض في نفقات القطاع العام إلى انخفاض في نسبة الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم، وإلى ارتفاع نسبة البطالة (Baah 2001). وعلى الرغم من طرح برنامج العمل لتخفيف التكاليف الاجتماعية للتعديل (Programme of Action to Mitigate the Social Costs of Adjustment)، إلا أن الافتقار إلى دمج هذه "الإضافات" في السياسات الاقتصادية الكبرى جعلها غير كافية وغير مؤثرة (Manuh 1994; Ofei-2000).

وهل تشكل وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر ابتعادا جذريا عن التركيز الاقتصادي الذي ميّز برامج التعديل الهيكلي، وهل تشتمل على سياسات وأهداف سياسية مختلفة؟ وما المساحة التي تعطىها للتقليل من الفقر على المستويات الأصغر؟ لقد تضمن تطوير استراتيجية تخفيف حدة الفقر في غانا على تحليل أسباب الفقر فيما يتعلق بمجالات رئيسية (Chapman 2005). ويشير هذا، مجتمعا مع تضمين تقليل الفقر كهدف صريح للوثيقة وكأولوية من أجل تحسين الخدمات الاجتماعية وتوفير برامج خاصة لدعم الأشد ضعفا والمهمشين (Cheru 2002:8)، إلى

أنّ "التقليل من الفقر" هدف متكامل. ومع هذا، فإنّ درجة تخفيف حدة الفقر التي من الممكن تحقيقها دون تغيير الإطار العمل الاقتصادي الأكبر بشكل جذري مشكوك فيها.

ويبقى هناك فعليا إحساس غامر بأنّ العديد من أهداف وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر تتناقض بشكل جوهري مع، بل ويتم إزاحتها من قبل، هيمنة الهجوم الاقتصادي النيوليبرالي السائد الذي يركز على النمو الاقتصادي، والخصخصة، وتحرير التجارة. ومسائل العدل وعدم المساواة الهيكلية، نذكر على سبيل المثال إصلاح نظام توزيع الأراضي، عادة ما تكون مفقودة، وهناك افتقار لسياسات واضحة تتعلق بالمجموعات الأشد ضعفا (Abugre 2001; Cash and Sanchez 2003).

ويجادل البعض أنّه كثيرا ما يكون تحليل الفقر من خلال عملية تحضير وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر غير كاف وذو نوعية سيئة وأنّ استراتيجيات الفقر تصبح "إضافات" ليست واضحة أو مفصلة بما فيه الكفاية (Cash & Sanchez 2003). وكما ذكر في (Abugre 2000:7)، 'فحتى يتم إعادة النظر في برامج التعديل الهيكلي وجوهرها، سوف تبقى وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر بمثابة طبقة من السكر من العدالة الاجتماعية على قالب السياسات الاقتصادية الكبرى والهيكلية الفاشلة'. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد عادة هناك صلة صريحة ما بين السياسات الاقتصادية الكبرى النيوليبرالية وتخفيف حدة الفقر، أو حتى أي اعتراف بعدم توافق محتمل ما بين الإثنين (Abugre 2000; Cheru 2002).

وإذا ما كان هنالك أي فرق جوهري ما بين استراتيجية تخفيف حدة الفقر الحالية في غانا، ووثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر بشكل عام من جهة، وبرامج التعديل الهيكلي التي سبقتها من جهة أخرى، هو أمر مشكوك بصحته. ونتيجة لذلك، فقد تكون مكونات تخفيف حدة الفقر في أحسن الاحتمالات غير مؤثرة أو مهمشة، أو في أسوأها قد يؤدي التركيز الاقتصادي ذو الاتجاه النيوليبرالي المسيطر إلى تأثيرات اجتماعية سلبية، خاصة فيما يتعلق بالفقراء والأشد ضعفا.

والمقصود به من رصد أثر وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر (بما فيها النتائج المتعلقة بموضوع الفقر) هو أن تكون هذه العملية جزءا لا يتجزأ منها، ولكن برأي (Abugre 2001) لقد كان هناك تقدم لا يكاد يذكر في هذا الخصوص في غانا. وكما تدل التجربة فيما يتعلق ببرامج التعديل الهيكلي، تكمن هناك حاجة ماسة لعملية رصد وبحث مستمرين ومفصلين في التأثيرات الاجتماعية لوثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر على المستويات الصغرى (بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الكبرى). وعملية الرصد هذه (كعملية الرصد في مالوي التي أشير إليها في مقال سابق) سوف تضمن تسليط الضوء على التأثيرات الضارة والتعامل معها، وتضمن كذلك أخذ هذه التأثيرات بعين الاعتبار في تحضير وثيقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر في المستقبل من أجل إعادة التركيز على أجناس تخفيف حدة الفقر.

كتبتّه حنا وورن

باحثة، إنترناك

البريد الإلكتروني: hwarren@intrac.org

المراجع

- Abugre, C. (2000) 'Criticism of the RPSs: Still Sapping the Poor: A critique of IMF poverty reduction strategies', Global Exchange, URL: <http://www.globalexchange.org/campaigns/wbimf/imf0600.html>, accessed: 27/06/05
- Abugre, C. (2001) 'PRSP Monitoring and Information in Ghana', URL: <http://www.isodec.org.gh/Papers/prspmonitoring-in-ghana.pdf>, accessed: 27/06/05
- Baah, A. (2001) 'The Social Dimension of Structural Adjustment in Ghana', Ghana Trades Union Congress
- Cash, K. and Sanchez, D. (2003) 'Reducing Poverty or Repeating Mistakes?: A Case Study Critique of Poverty Reduction Strategy Papers', Church of Sweden Aid, Diakonia, Save the Children Sweden and The Swedish Jubilee Network
- Chapman, R. (2005) 'Ghana Country Case Study', in Mozammel, M. and Odugbemi, S. (eds.) *With the Support of Multitudes*, London: DFID
- Cheru, F. (2002) 'The PRSP Process in Ghana', Brussels: Economic Commission for Africa
- Manuh, T. (1994) 'Ghana: Women in the Public and Informal Sectors under the Economic Recovery Programme', in Sparr, P. (ed.) *Mortgaging Women's Lives: Feminist Critiques of Structural Adjustment*, London: Zed Books

دورات إنتراك التدريبية

درّب المدرب، 19-23 سبتمبر/ أيلول 2005، أكسفورد، المملكة المتحدة
تعلم تقنيات التعلم التشاركية والطريقة الفعالة لتخطيط الورشات التدريبية. سوف تعطى فرصة للمشاركين لأن
يجروا جلسة تدريبية تفاعلية ولأن يتلقوا الآراء حولها.

**تخطيط النوع الاجتماعي في التنمية: ماذا يعني وكيف نقوم به؟ 3-7 أكتوبر/ تشرين الأول 2005، أكسفورد،
المملكة المتحدة**

لقد أصبح المخططون التمويليون والمنظمات غير الحكومية بشكل متنام ملتزمين بإدماج وجهة نظر جندرية
(خاصة بالنوع الاجتماعي) في عملهم. ومع هذا فهم يواجهون تحديات عديدة في التطبيق الفعلي. وتستطلع هذه
الدورة المفاهيم الخاصة بالنوع الاجتماعي ومنهجيته، وكيفية تشغيل هذه لتحقيق تنمية فعالة.

دعم المناصرة في الجنوب، 10-12 أكتوبر/ تشرين الأول 2005، لندن، المملكة المتحدة
تعتبر المناصرة جزءا مهما من البرامج التنموية، وتتطلع المنظمات غير الحكومية في الجنوب والشرق بشكل
متنامي إلى تطوير استراتيجيات وقدرات المناصرة لديها. وينخرط موظفو المنظمات غير الحكومية في الشمال
والجهات المانحة بشكل متزايد، خاصة هؤلاء الذين يعملون في إدارة البرامج والدوائر الخاصة بالسياسات،
والمكاتب المرتبطة بالمنظمات التي تعمل في الميدان، في برامج المناصرة الخاصة بشركائهم في الجنوب. إبحثوا
عن خيارات لتوفير الدعم وبناء قدرات شركائكم ومساعدتهم!

القوة والشراكات، 2-4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2005، لندن، المملكة المتحدة
لقد أصبحت العلاقات ما بين المنظمات غير الحكومية المتواجدة في مختلف أنحاء العالم جزءا أساسيا من
العمليات التنموية الدولية. هل تفكرت بمسائل المسؤولية والمساءلة والشراكة في الحكم؟ ناقش دراسات حالة حية
حول الشراكات والممارسة المثلى. تهدف هذه الدورة إلى تفحص طبيعة ونوعية العلاقات وكيف تؤثر هذه على
التنمية. وسوف يتم النظر في المسائل التي تنبثق عن هذه العلاقات.

الإدارة الفعالة من أجل التنمية، 7-11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2005، أكسفورد، المملكة المتحدة
لن تساعد هذه الدورة المشاركين على تحسين قدراتهم الإدارية فحسب، بل وسوف تساعدهم أيضا على اكتساب
الوعي حول تأثير أسلوبهم في الإدارة، وعلى تطوير بعد نظر في دور القيادة، وزيادة ثقتهم بقدرتهم على تيسير
التغيير المنظماتي.

هناك خصومات للطلبات الأولى! اتصلوا بنا على training@intrac.org أو على هاتف رقم
263040 - 1865 - 0 - 44 ++. وتفضلوا أيضا بزيارة موقعنا الإلكتروني على www.intrac.org لمزيد من
المعلومات حول هذه الدورات.

أونتراك على الدرب هي نشرة مركز أبحاث وتدريب المنظمات غير الحكومية الدولية. يتم إصدارها ثلاث مرات في السنة. ولكم حرية توزيع وترجمة محتويات النشرة، على أن يُذكر المصدر. ويود إنتراك أن يشكر المنظمات التالية لمساهماتها في إصدار نشرة أونتراك؛ وهي:

Christian Aid, Concern Worldwide, Cordaid, DanChurchAid, MS Denmark, Novib, Save the Children Denmark, Save the Children Norway, Save the Children Sweden, South Research and World Vision UK.

للاشتراك بنشرة أونتراك، يرجى الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني info@intrac.org وإبلاغنا عن رغبتكم باستلام النشرة عن طريق البريد الإلكتروني باللغات التالية: الإنجليزية، والصينية، والفرنسية، والبرتغالية، والروسية، والأسبانية والعربية أو عن طريق البريد فقط باللغتين الإنجليزية و الروسية. ويمكنكم أيضا الاشتراك من خلال قسم ال Bulletin على موقع إنتراك www.intrac.org

أونتراك على الدرب

ISSN 1476-1327

المحررة: كستوري سن، مديرة أبحاث، إنتراك

حنا وورن، باحثة، إنتراك

وجاكي سميث، مديرة النشر، إنتراك

إنتراك

العنوان البريدي: INTRAC

PO Box 563

Oxford OX2 6RZ

United Kingdom

+44 (0) 1865 201 851 :

+44 (0) 1865 201 852 :

info@intrac.org :

www.intrac.org :

هاتف رقم

فاكس

البريد الإلكتروني

الموقع الإلكتروني

إنتراك شركة محدودة رقم 2663796 ومنظمة خيرية مسجلة

رقم 1016676